الباب الأول

الإعْـــــرَابُ

الفصل الأول: الإعراب والثمرة من دراسة النحو.

الفصل الثاني: ما ينبغي أن يعرفه المعربون.

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

الإعراب والثمرة من دراسة النحو

عندما أبتدئ الحديث في هذا الفصل أقدِّم أولًا لمحةً عن المعنى اللُّغوي لكلمة الإعراب، فالإعراب لغة على عدة معانٍ:

أولها: الإبانة، يقال: أعرب الرجل عما في نفسه إذا أبان عنه، وفي حديث النبي ﷺ: «**البِكْرُ تُسْتَأمَرُ وَإِذْنُها صِمَاتُها، وَالأَيِّمُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا**»[1] أي: تبيّن رضاها بصريح النطق.

ثانيها: إزالة الفساد: تقول: أعربت هذا الشيء؛ تريد أنك أزلت عُربه وهو فساده.

ثالثها: التحسين والتزيين، فتقول: أعربت هذا الشيء، تريد أنك زينته وحسنته.

رابعها: الإجالة، فتقول أعربت إبلي، تريد أنك أجلتها في مرعاها.

خامسها: التكلم بلغة العرب فتقول: أعرب هذا الرجل؛ تريد أنه تحدَّث بالعربية.

والإعراب هو الثمرة من دراسة علم النحو، ومنتهى مرامه، وغاية مقصده وبه تظهر المعاني، وتُفهم النصوص، وتُدرك مقاصدُ الحديث، ولما كان ذلك؛ جاء عن النبي ﷺ ـ وأصحابه وتابعيه ـ رضي الله عنهم ـ من تفضيل إعراب القرآن والحض على تعليمه، وذم اللحن. فقد ذكر القرطبي في مقدمة تفسيره ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «أَعْرِبُوا القُرْآنَ وَالْتَمِسُوا غَرَائِبَه»[2]،

---

(١) رواه أحمد، "المسند" من حديث عدي بن عدي الكندي عن أبيه، برقم (١٧٧٣٩)، ابن ماجه، كتاب النكاح، باب استئمار البكر والثيب، برقم (١٨٧٢)، البيهقي الكبري، كتاب النكاح، باب أذن البكر الصمت وأذن الثيب الكلام، برقم (١٤٠٠٥)، والحديث صحيح بمجموع شواهد. وله طرق في الصحيحين بنص مخالف.

(٢) رواه ابن أبي شيبة "المصنف" كتاب فضائل القرآن، ما جاء في إعراب القرآن، (برقم ٢٩٩٠٣)، الجامع الصغير للسيوطي (برقم ١١٤٩)، والحديث ضعيف.

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: «جوِّدُوا القُرْآنَ وَزَيِّنُوهُ بِأَحْسَنِ الْأَصْوَاتِ، وَأَعْرِبُوهُ فَإِنَّه عَرَبِيٌّ، والله يُحِبُّ أَنْ يُعْرَبَ بِهِ» ـ وذلك لأَنَّ المقصد من قراءة القرآن وتلاوة آياته هو فهم معانيه والوقوف على مواطن إعجازه وبلاغته، وكشف أسرار صياغته، وهذا لا يتحصل إلا بإعراب آياته، والوقوف على أحكام كلماته، والنظر في الكلمة ومحلها ككونها مبتدأً أو خبرًا أو فاعلًا أو مفعولًا أو في مبادئ الكلام أو في جوابه، أو في أركان الكلام أو في فضلته وغير ذلك، وكذا الحكم في غير ذلك من النصوص وما تحويه من نثر وشعر، فإن من أهم السبل لمعرفة المعاني الوقوف على الحكم الإعرابي لمختلف أجزاء الكلام.

أما عن المعنى الاصطلاحي للإعراب، فهو كما عرفه كثير من النحاة «أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع»[(١)].

وهذا الأثر إما حركة، وهي الضمة والفتحة والكسرة، وإما حرف كالواو والألف والياء في الأسماء الستة، وكالنون في الأفعال الخمسة وإما سكون في المضارع الصحيح، وإما حذف للنون في الأفعال الخمسة، وحذف للعلة في جزم الأفعال المضارعة المعتل الآخر[(٢)].

وآخر الاسم إما أن يكون آخرًا حقيقةً نحو: «زيدٌ»، «زيدًا»، «زيدٍ» وهو الدال ـ وإما أن يكون آخرًا تقديرًا واعتبارًا نحو الدال من «يد» والباء من «أب» والميم من «دم» نحو قولك: «الكتاب في يد عمرو»، «لي أب حكيم»،

---

(١) هذا هو لفظ تعريف ابن هشام في (شذور الذهب)

(٢) منهم من اكتفى في المضارع المعتل الآخر عند الجزم بحذف الضم المقدر أو بالسكون مع إثبات العلة نحو: «لم يغزو زيد» وكذلك في الأمر المعتل الآخر ـ وقد جرى على ذلك قول الجمزوري في تحفته: «حروفه ثلاثة فعيها» وقد خرجوا على ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾ على أنه ـ أي فعل الشرط ـ الشرط مجزوم بحذف الضم المقدر وذلك على وجه وهي رواية قنبل من قراءة ابن كثير المكيِّ، وقد ورد عن بعض العرب نصب الفعل المضارع المعتل بالواو أو بالياء، بفتحة مقدرة ومن ذلك قول عامر بن الطفيل:

فما سودتني عامر عن وراثة ... أبى الله أن أسمو بأم ولا أب.

«ذهب دَمُ زيدٍ هدرًا»، فعند التحقيق نجد أن هذه الحروف ليست أواخر هذه الكلمات، بل أواخرها حروف علة حُذفت اعتباطًا أي: بدون علة، وجُعل ما قبلها هو الآخر اعتبارًا كما ذكر ذلك العلامةُ محمد محيي الدين عبد الحميد في «منتهى الأرب».

أما عن ظهور ذلك الأثر وتقديره، فالأصل فيه الظهور.

والتقدير في الحركات بعد استقصائه وجدت أنه ينحصر في إحدى عشرة حالة، لكننا نعرج أولًا على تقدير السكون قبل الحركة ثم نردف ذلك ببيان حالات تقدير الحركات. فالسكون لا يقدر إلا لأسباب طارئة عارضة ليست من جوهر اللفظ. وأشهر هذه الأسباب سببان:

الأول هو التقاء الساكنين نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ [البيِّنة:١] بكسر النون في «يكن»، للتخلص من التقاء الساكنين.

والثاني الروي، نحو قول الممزق:

فَإِنْ كُنْتُ مأكولًا فَكُنْ أَنْتَ آكِلِي وَإِلَّا فَأَدْرِكْنِي وَلَمَّا أُمَزَّقِ

أما عن حالات تقدير الحركات فإليك بيانها:

الحالة الأولى:

ما أضيف إلى ياء المتكلم، وليس مثنىً ولا جمعَ مذكرٍ سالمًا ولا منقوصًا ولا مقصورًا نحو: «غلامي ـ غلماني ـ مسلماتي» وتقدر فيه الحركات الثلاث[1].

الحالة الثانية:

الاسم المقصور، وهو الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة كالفتى والعصا، وتقدَّر فيه الحركات الثلاث للتَّعذُّرِ.

---

(١) السبب في التقدير هنا هو اشتغال المحل بحركة الكسر، حركة المناسبة للياء.

الحالة الثالثة:

الاسم المنقوص، وهو الاسم المعرب الذي في آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها نحو ـ القاضي والداعي ـ وتقدر فيه الضمة والكسرة فقط للثقل وتظهر الفتحة لسهولتها على الياء.

الحالة الرابعة:

الفعل المعتل بالألف نحو: «يَخْشَى» وتقدَّر فيه الضمة والفتحة فقط.

الحالة الخامسة:

الفعل المعتل بالواو نحو «يَدْعُو» وتقدَّر فيه الضمة استثقالًا وتظهر الفتحة نحو (**لن يَدْعُوَ إلى الرذيلة**) والحذف للعلة جزمًا نحو «لم يدعُ».

الحالة السادسة:

الفعل المعتل بالياء نحو «يَرْمِي» تقدَّر فيه الضمة استثقالًا وتظهر الفتحة نحو: «لن يرميَ» والحذف للعلة جزمًا نحو «لم يرمِ»

الحالة السابعة:

الاسم المحكي كأن يقول لك تأمل «هَل رَّأيتَ زَيْدًا» فتقول له: « منْ زيدًا؟» بالنصب مع أنه الخبر ـ وكأن يقال لك: «مررت بزيد» فتقول له: «من زيدٍ؟» بالجر مع أنه الخبر، فنقول في إعراب الأول: «زيدًا» خبر المبتدأ.«مَنْ» مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية.

الحالة الثامنة:

الموقوف عليه كأن تقول: «جَاءَ زَيْد» بالسكون حين تقف عليه وتقول: «رأيت الشُّجَعَانْ» بالسكون كذلك. فنقول في إعراب الأول: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف.

الحالة التاسعة:

الاسم الذي أُتبع آخره لحركة ما بعده، كقراءة من قرأ ـ وهي قراءة شاذة ـ

«الحمدِ لله رب العالمين» بكسر الدال من «الحمد» اتباعًا لكسرة اللام بعدها مع أن «الحمد» مبتدأ فحقه الرفع كما في قراءة الجماعة، ونقول في إعرابه: «الحمد» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع.

الحالة العاشرة:

الحرف المدغم في مثله نحو «يَقُولْ لِصَاحِبِهِ» بسكون لام «يقول » لإدغامها في لام «لصاحبه» ونقول في إعرابه: «يقول» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها السكون المأتيُّ به للإدغام.

الحالة الحادية عشرة:

ما سكن آخره لأجل التخفيف، ويخرج عليه قراءة أبي عمرو البصري[1] في قوله تعالى ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة:٥٤] بسكون الهمزة ـ ونقول في إعرابه «بارئْكم» مجرور بإلى وعلامة جره كسرة مقدَّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون المأتي به لأجل التخفيف.

وقد عمدت إلى تفصيل الظاهر والمقدر بعد بيان الأثر لما يستلزمه الإعراب الكامل من ذكر أربع مراحل تنتهي ببيان الظهور أو التقدير ـ وهي:

١ ـ ذكر الباب نحو «المبتدأ، أو الخبر، أو الفاعل ..».

٢ ـ ذكر الحكم نحو «الرفع، النصب، الجزم، الجر».

٣ ـ ذكر العلامة نحو «الضمة، الفتحة، الكسرة، الألف، الواو .....».

٤ ـ ذكر كون هذه العلامة ظاهرة أو مقدرة ـ ومثال ذلك:

«الإسلامُ قادمٌ» فنقول:

الإسلام: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وبيان ذلك بيانًا تفصيليًّا تجده في كتب الشروح في **باب الإعراب والبناء**.

---

(١) هو زبان بن العلاء بن عمار بن العريان المازني التميمي البصري ـ وقيل اسمه يحيى وكنيته أبو عمرو وهو أحد القراء السبعة.

مسألة في قصر الاسم على معرب ومبني:

هل ينحصر الاسم بين الإعراب والبناء فلا يخرج عنهما أبدًا؟ أم لا ينحصر فيهما فيكون ثمة اسم لا هو معرب ولا هو مبني؟

وللجواب على هذا السؤال نقول: مذهب جمهور النحاة بصريهم وكوفيهم أن الاسم لا يكون إلا واحدًا من هذين النوعين، فكل ما ليس بمعرب، فهو مبني. وكل ما ليس بمبني، فهو معرب.

وذهب بعض النحاة إلى نوع ثالث وسموه «خصيًا» ومثلوا له بالاسم المضاف إلى ياء المتكلم نحو «غلامي ـ كتابي» فزعموا عدم إعرابه للزومه حركة واحدة، وعدم بنائه لعدم شبهه الحرف.

وأجاب الجمهور على ذلك بأن الحركات مقدرة فيه على ما قبل ياء المتكلم.

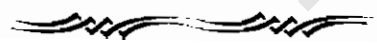

obeikandl.com